مركز المنصة للتنمية المستدامة
Platform Center for Sustainable Development

2024

تقرير متابعة

تنفيذ الموازنة العامة للدولة للنصفين الأول والثاني من سنة/ 2023

www.psdiraq.org info@psdiraq.org 009647731551117

المقدمة

بعد عدم قدرة الحكومة على تقديم موازنة عامة الى مجلس النواب في سنة 2022 بسبب خلافات كانت سياسية بالغالب، أقرّ مجلس النواب العراقي الموازنة العامة للدولة (2023-2025) بعد نقاشات طويلة حولها، وكان الجزء الأهم من هذه النقاشات البرلمانية والشعبية يتركز حول ثلاثة محاور، الأول هو حجم تخصيصات الإنفاق البالغ حوالي من (199) تريليون دينار، وهو الرقم الأعلى للإنفاق منذ تأسيس الدولة العراقية، أما الثاني فتركز حول ما إذا كان إقرار موازنة لثلاث سنوات هو القرار الصحيح الذي ينبغي أن يتخذ لدعم الحكومة المصوت عليها في تشرين الأول من عام/2022 في ممارسة صلاحياتها المالية والإدارية الكامل في معظم عمرها الوزاري الذي سينتهي في الغالب بداية عام/2026، أما المحور الثالث من النقاشات فتركز عن ما هي المكتسبات السياسية التي ستحصل عليها الكتل داخل البرلمان من هذه الموازنة، فمع إقرار الموازنة قبل إجراء انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في 18/ كانون الأول الماضي كانت الكتل السياسية والأحزاب المنضوية تحتها تفكر كثيراً في حجم المكتسبات وما هي اتجاهات الإنفاق التي تدفع نحو تحقيق رضا شعبي عالي يضمن المشاركة والانتخاب أو إعادة الانتخاب لبعض الشخصيات والكتل، لذا اتجهت بعض النفقات نحو زيادة عدد المشمولين بالرعاية الاجتماعية والمصادقة على تعيين الكثير من حملة الشهادات العليا والأوائل في الجامعات، فضلاً عن تعيين آلاف العناصر في القوات الأمنية المختلفة. وبخلاف ما كان متوقعاً فلم يشترك رئيس الوزراء الحالي وتياره (الفراتين) في انتخابات مجالس المحافظات، مفضلاً إرجاء مشاركته إلى انتخابات مجلس النواب القادمة بعد ظهور بعض إنجازات الحكومة والتي أهمها مشروع فك الاختناقات المرورية في محافظة بغداد ومشاريع أخرى وردت ضمن برنامجها الحكومي والذي خصص له إجمالاً حوالي (1,3) تريليون دينار.

وفي خضم هذه النقاشات أقر مجلس النواب الموازنة في حزيران من عام /2023، بإيرادات تقدير بحوالي (134) تريليون دينار تمثل إيرادات النفط النسبة الأكبر منه بحوالي (87%) على أساس معدل سعر ($70) للبرميل الواحد ومعدل تصدير (3,5) مليون برميل/ يوم بضمنها (400) الف برميل/يوم من إقليم كردستان، وبسعر صرف (1300) دينار للدولار الواحد. وإيرادات غير نفطية بنسبة (13%) تنوعت مصادرها بين الضرائب والرسوم وحصة الخزينة من أرباح القطاع العام وأرباح تحويلية وأخرى، ليبدأ بعدها مرحلة جديدة من الإنفاق هو الأعلى بحوالي (199) تريليون دينار وبعجز مخطط بلغ حوالي (64) تريليون دينار.

يعتمد هذا التقرير على البيانات الصادرة عن وزارة المالية الاتحادية، ويسعى إلى إجراء مقارنة بين التصرفات المالية في النصفين الأول والثاني من سنة 2023، بما يعزز المساءلة والمتابعة لتصرفات الدولة المالية وخصوصاً توجهات الإنفاق العام.بعدما تم دراسة الإنفاق ومتابعته بين النصف الأول من سنة 2022 والنصف الأول من سنة 2023 في تقرير سابق..

كما إن استمرار متابعة تنفيذ الموازنة من قبل المنظمات المعنية والباحثين والمهتمين يعزز المساءلة الشعبية على تصرفات الحكومة المالية وخاصة إذا ما كان هذا الإنفاق يتعلق بمستقبل البلاد ومواطنيه فضلاً عن ضخامة حجم هذا الإنفاق، وتركيزه على خدمات واتجاهات تهم معظم السكان.

1. الإيرادات الفعلية

يقسم هيكل ايرادات الموازنة العامة في العراق إلى قسمين، الأول هو الايرادات الجارية وهو القسم الأهم ويمثل الجزء الأكبر منها، والثاني هو الايرادات الرأسمالية.

أ. الايرادات الجارية: وهي تمثل كل من الايرادات النفطية والضرائب والرسوم وحصة الخزينة من أرباح القطاع العام والايرادات التحويلية وغيرها وقد بلغ مجموع هذه الايرادات لغاية 30/6/2023 مبلغ قدره (54,3) تريليون دينار، في حين بلغ خلال الفترة من 1/7 ولغاية 31/12/2023 مبلغ قدره (80,2) تريليون دينار.

ب. الايرادات الرأسمالية: وهي الإيرادات المتولدة من الاستثمارات الحكومية كالقروض والتسهيلات الممنوحة من العراق إلى جهات دولية ومحلية، والأسهم الحكومية في بعض الشركات الأجنبية وغيرها، وهي تمثل جزء صغير من الإيرادات، إذ بلغت كما في 30/6/2023 مبلغ قدره (29) مليار دينار في حين بلغ خلال الفترة من 1/7 ولغاية 31/12/2023 مبلغ قدره (127.6) مليار دينار.

جدول (1) الإيرادات الفعلية للنصفين الأول والثاني من سنة (ألف دينار)

الايرادات	1/1 ولغاية 30/6/2023	1/7 ولغاية 31/12/2023	المجموع	نسبة التغير%
الايرادات الجارية	54,279,279,356	81,236,812,843	135,516,092,199	50
الايرادات الرأسمالية	29,060,469	136,113,530	165,173,999	368
المجموع	54,308,339,825	81,236,812,843	135,681,266,198	50

ويلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع الايرادات خلال النصف الثاني من سنة 2023 بنسبة (50%) عما كانت عليه في النصف الأول ويعود هذا الى ارتفاع معدل أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2023 عما كان عليه في النصف الأول، كما يلاحظ تقارب بين الإيرادات الفعلية والايرادات المقدرة في الموازنة مما يعني صحة قرار الحكومة في تقدير سعر برميل النفط في الموازنة بـ (75) دولار/ برميل.

2. النفقات الفعلية

بلغت النفقات الفعلية الإجمالية لغاية حزيران 2023 حوالي (47,8) تريليون دينار مقارنة ب (94,6) تريليون دينار في نهاية كانون الأول من عام 2023، وبنسبة ارتفاع بلغت (98%) بسبب زيادة النفقات بعد إقرار الموازنة وبالخصوص النفقات الرأسمالية وخدمة الدين والبرامج الخاصة، وتقسم النفقات إلى نوعين رئيسيين:

أ. الإنفاق في الموازنة الجارية

بلغت المصروفات الفعلية للموازنة لغاية حزيران 2023 حوالي (41,7) تريليون دينار مقارنة ب (76,5) تريليون دينار في النصف الثاني من عام 2023، وبنسبة ارتفاع بلغت (83%)، وتشمل هذه المصروفات المبالغ التي أنفقتها الوزارات والمحافظات على أبواب الإنفاق المختلفة وهي كل من (تعويضات الموظفين، المستلزمات الخدمية، المستلزمات السلعية، صيانة الموجودات، المنح والإعانات والفوائد والمصروفات الأخرى، الالتزامات والمساهمات الخارجية، الرعاية الاجتماعية، النفقات الرأسمالية الجارية، خدمة الدين، البرامج الخاصة) وهي موزعة كالآتي:

جدول رقم (2) توزيع المصروفات الفعلية بحسب التصنيف الاقتصادي للموازنة الجارية خلال سنة 2023

نوع الإنفاق	النصف الأول	النصف الثاني	المجموع خلال السنة	نسبة التغير
تعويضات الموظفين	21,600,396,947,325	25,616,362,576,323	47,216,759,523,648	19
المستلزمات الخدمية	229,314,229,386	1,670,280,522,233	1,899,594,751,619	628
المستلزمات السلعية	1,040,400,211,119	10,589,807,476,507	11,630,207,687,626	918
صيانة الموجودات	116,900,557,228	465,600,805,473	582,501,362,701	298
المنح والإعانات والفوائد والمصروفات الأخرى	3,165,397,697,490	17,204,432,118,353	20,369,829,815,843	444
الالتزامات والمساهمات الخارجية	12,165,056,917	71,517,194,275	83,682,251,192	488
الرعاية الاجتماعية	12,125,071,556,156	12,863,302,564,220	24,988,374,120,376	6
النفقات الرأسمالية الجارية	51,198,759,841	593,751,465,787	644,950,225,628	1060
المديونية	3,323,992,610,766	6,442,122,289,030	9,766,114,899,796	94
البرامج الخاصة	101,158,537,970	959,604,269,296	1,060,762,807,266	849
المجموع	41,765,996,164,198	76,476,781,281,496	118,242,777,445,694	83

ويلاحظ من الجدول أعلاه تأثير إقرار الموازنة العامة على نفقات الدولة كافة، إذ ارتفعت النفقات خلال النصف الثاني من سنة 2023 في معظم أبواب الموازنة بمعدلات كبيرة ما عدا تخصيصات الرعاية الاجتماعية التي لم تشهد ارتفاعاً يذكر خلال النصف الثاني من السنة.

وكانت أكثر المصروفات ارتفاعاً هي النفقات الرأسمالية الجارية اذ ارتفعت بنسبة (1060%) تليها المستلزمات السلعية بنسبة (918%) والبرامج الخاصة بنسبة (849%). وارتفعت تعويضات الموظفين وهو باب الإنفاق الأكثر أهمية نسبية بنسبة (19%) وبواقع (4) تريليون دينار بسبب التعيينات في القطاع العام لحملة الشهادات العليا والأوائل وتثبيت العقود والأجراء وغيرهم فضلاً عن تمشية الترفيعات والعلاوات الخاصة بالموظفين مما يؤشر ارتفاع تعويضات الموظفين في الموازنة بحدود (7) تريليون دينار سنوياً وهو يعد إنفاقاً حاكماً لا يتسم بالمرونة ومن الصعب تخفيضه مستقبلاً في حال حدوث أي اهتزازات مالية، بعكس بعض أبواب الإنفاق التي يمكن ترشيقها بما يلائم الوضع المالي للدولة.

شكل (1) توزيع مصروفات الدولة حسب التصنيف الاقتصادي للموازنة الجارية خلال سنة 2023

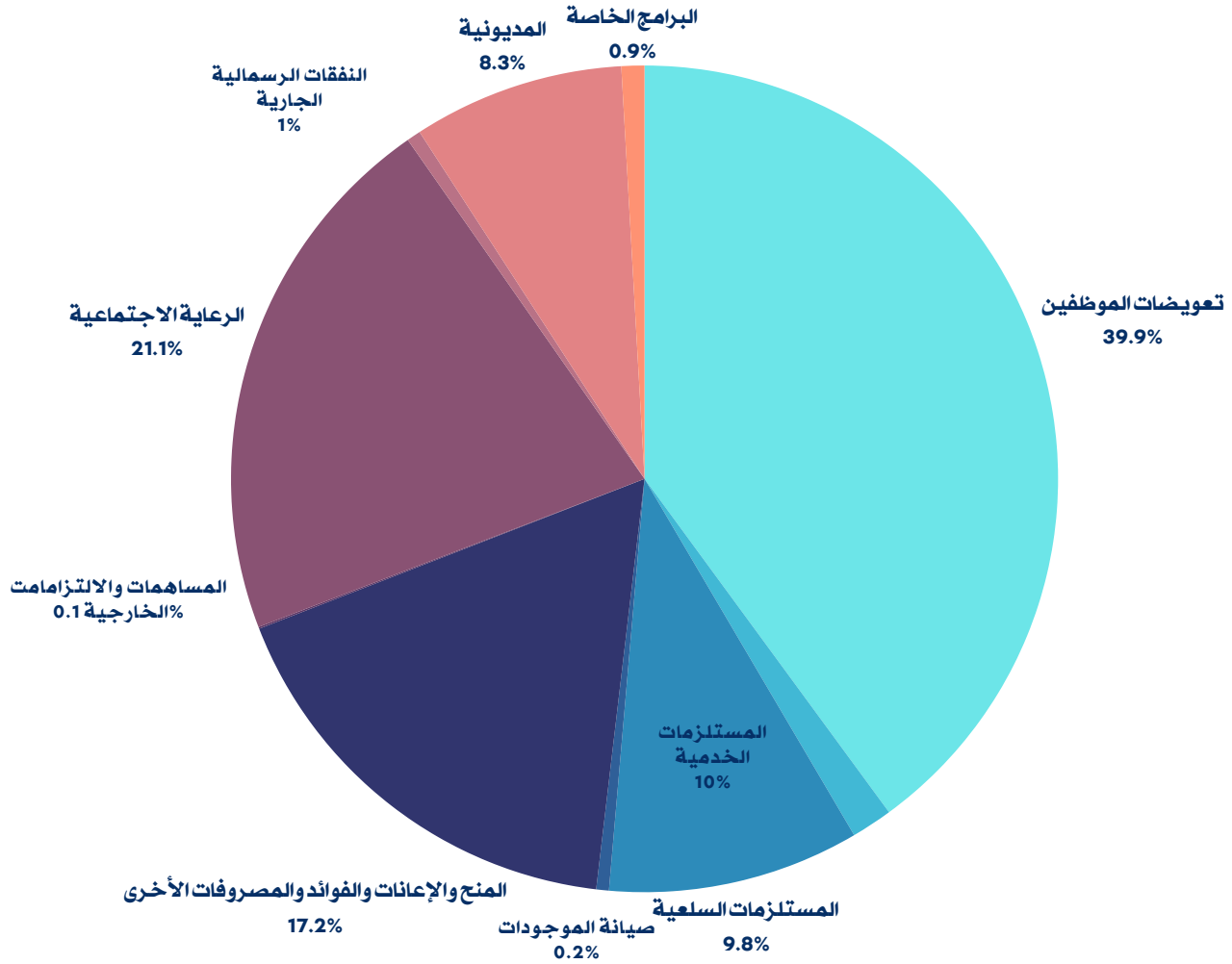

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه بأن رواتب الموظفين خلال عام 2023 تستحوذ على (40%) من المصروفات الفعلية وبمبلغ (47) تريليون دينار تقريباً، تليه الرعاية الاجتماعية بنسبة (21%) وبمبلغ (25) تريليون دينار، واستحوذت المنح والإعانات والفوائد والمصروفات الأخرى على نسبة (17%) بمبلغ (20) تريليون فيما استحوذت المستلزمات السلعية على (10%) بمبلغ (12) تريليون دينار واستحوذت المديونية (عدا الفوائد) على نسبة (8%) وبمبلغ زاد عن (10) تريليون دينار تقريباً.

جدول رقم (3) الوزارات الأكثر تركزاً بالمصروفات الجارية للنصف الأول والثاني من سنة 2023

الوزارة	النصف الأول	النصف الثاني	المجموع خلال سنة 2023
وزارة المالية	10,876,181,030,589	20,155,738,182,644	31,031,919,213,233
وزارة الداخلية	5,924,499,982,978	6,911,368,637,266	12,835,868,620,244
الكهرباء	1,145,677,405,923	10,022,425,615,284	11,168,103,021,207
وزارة التربية	4,609,268,852,326	6,400,759,027,516	11,010,027,879,842
التجارة	3,382,934,204,701	5,930,614,423,060	9,313,548,627,761
مجلس الوزراء والدوائر التابعة له	3,105,786,025,180	5,280,477,076,552	8,386,263,101,732
وزارة الصحة	2,782,765,093,439	5,585,474,356,075	8,368,239,449,514
وزارة الدفاع	3,420,380,762,240	4,095,709,926,929	7,516,090,689,169
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	2,032,868,137,623	2,838,071,425,003	4,870,939,562,626

شكل رقم (2) الوزارات الأكثر تركزاً بالمصروفات الجارية للنصفين الأول والثاني لسنة 2023

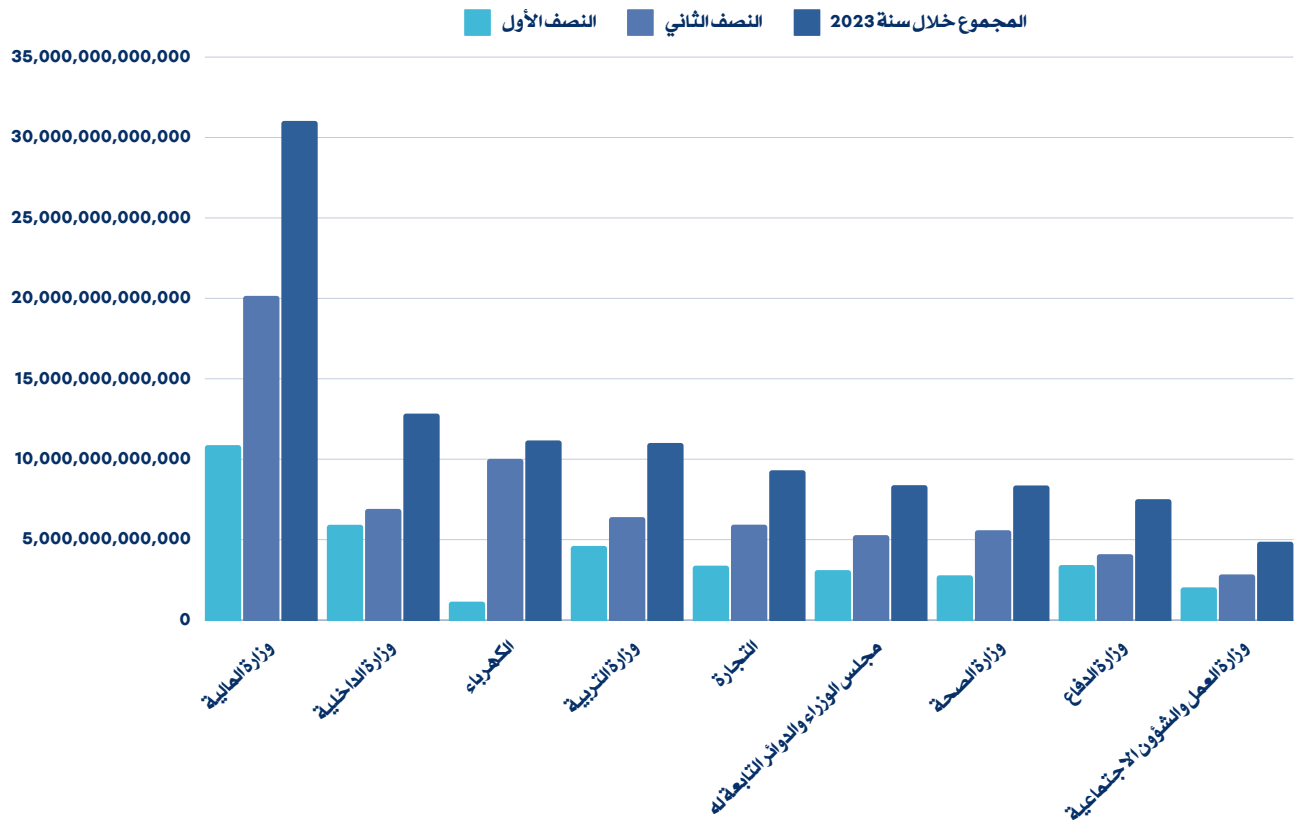

ويلاحظ من الجدول والشكل أعلاه بأن وزارة المالية هي الأعلى إنفاقاً خلال سنة 2023 بمبلغ (31) تريليون دينار بسبب ارتفاع الإنفاق على ثلاث أبواب رئيسية وهي الرعاية الاجتماعية والتي تخص في وزارة المالية رواتب المتقاعدين، والمنح والإعانات والفوائد، والمديونية، تليها وزارة الداخلية بإجمالي إنفاق بلغ (12,8) تريليون دينار والذي تركز (11) تريليون منه في حساب تعويضات الموظفين الخاص بنفقات الرواتب، تلتها وزارة الكهرباء والتربية بإجمالي إنفاق بلغ (11) تريليون دينار لكل منهما مع ملاحظة أن وزارة الكهرباء تركز إنفاقها في باب المستلزمات السلعية الذي يشمل وقود المحطات الكهربائية ومن ثم وزارة التجارة بإجمالي إنفاق بلغ (9) تريليون دينار تركز حوالي (6) تريليون منه في باب الرعاية الاجتماعية وهو إنفاق خاص بملف البطاقة التموينية وتركز حوالي (3,3) تريليون منه في باب والمنح والإعانات والفوائد.

أما بقية الوزارات والجهات كمجلس الوزراء ووزارتي الصحة والدفاع فقد تركزت معظم مصروفاتها ضمن باب تعويضات الموظفين (الرواتب) ما عدا وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الذي تركزت معظم مصروفاتها ضمن باب الرعاية الاجتماعية وهو يخص رواتب المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية.

ب. الإنفاق في الموازنة الاستثمارية

بلغت النفقات الفعلية الاستثمارية خلال النصف الأول من سنة 2023 حوالي (6) تريليون دينار مقارنة ب (18) تريليون دينار في النصف الثاني من السنة، وبنسبة ارتفاع بلغت (201%).

ويعود سبب ارتفاع الإنفاق الاستثماري خلال النصف الثاني من سنة 2023 عما كان عليه في النصف الأول إلى إطلاق المشاريع الاستثمارية الواردة ضمن الخطة الاستثمارية فضلاً عن المشاريع الواردة ضمن البرنامج الحكومي مثل مشاريع فك الاختناقات المرورية في محافظة بغداد، فضلاً عن استمرار الإنفاق على المشاريع الاستثمارية المستمرة منذ سنوات سابقة.

جدول رقم (4) الإنفاق الاستثماري خلال النصفين الأول والثاني من سنة 2023

النصف الأول	النصف الثاني	المجموع	نسبة التغير%
6,034,625,488,513	18,158,233,363,688	24,192,858,852,201	201

أما قطاعياً فتوزع الإنفاق الاستثماري على خمسة قطاعات أساسية وكما في الشكل الآتي:

شكل (3) توزيع المصروفات الفعلية بحسب التصنيف الاقتصادي للموازنة الاستثمارية لسنة 2023

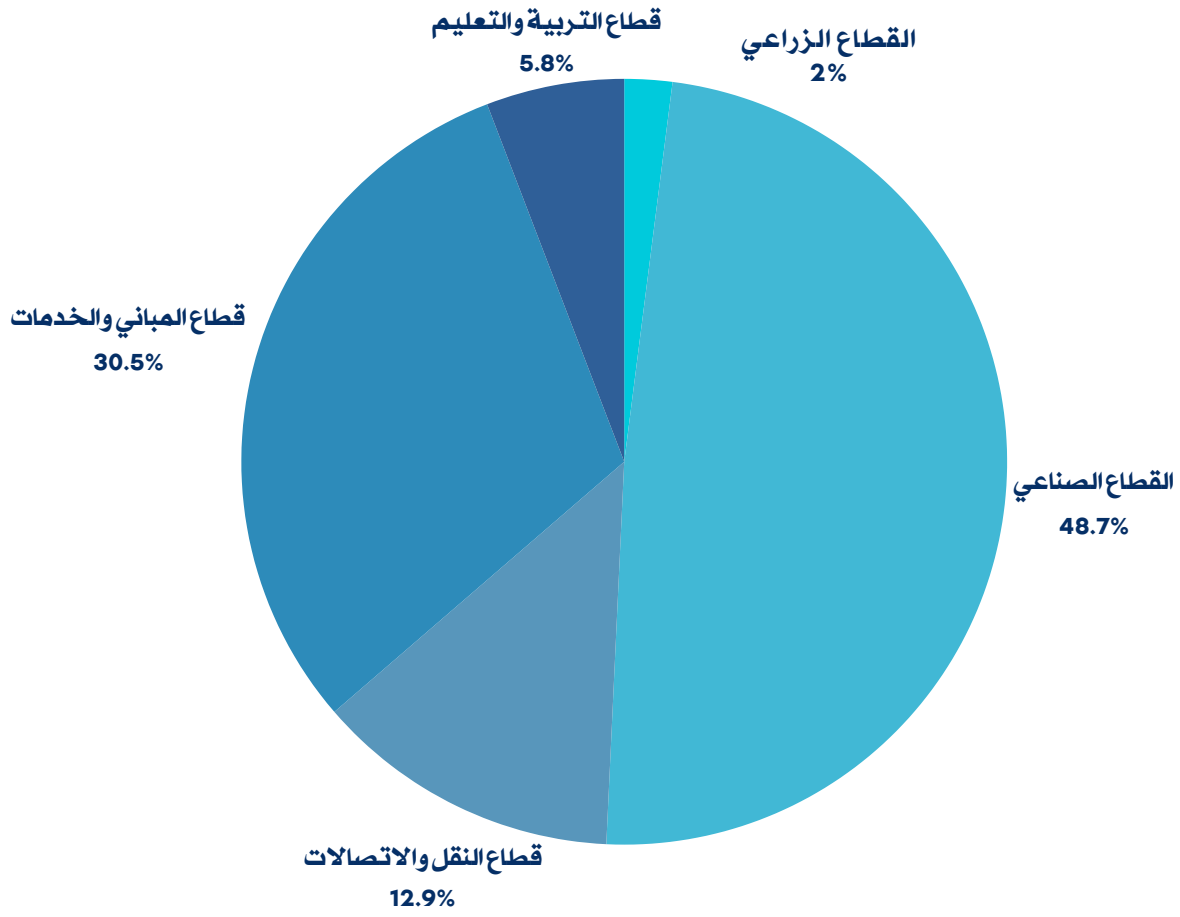

ونلحظ من الشكل أعلاه بأن أن القطاع الصناعي هو الأكثر تركزاً في المصروفات الاستثمارية خلال سنة 2023 بنسبة (49%) بسبب ارتفاع الإنفاق الاستثماري النفطي لوزارة النفط والذي بلغ (11) تريليون دينار، وجاء الانفاق الاستثماري على قطاع المباني والخدمات بالمرتبة الثانية من حيث حجم الانفاق بنسبة (30%) بسبب الإنفاق في هذا القطاع من قبل المحافظات وبالخصوص محافظة البصرة التي أنفقت أكثر من (1) تريليون في هذا القطاع فضلاً عن وزارة الإعمار والإسكان بحوالي (748) مليار دينار، يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة (13%) بسبب ارتفاع الإنفاق على هذا القطاع من قبل وزارة النقل بمبلغ (845) مليار دينار ووزارة الإعمار والاسكان بمبلغ (777) مليار دينار وقطاع التربية والتعليم بنسبة (6%) والذي تركز الإنفاق فيه في مجلس الوزراء بمبلغ (852) مليار دينار وهو إنفاق يخص الصرف عل مشروع بناء المدارس والقطاع الزراعي هو الأقل إنفاقاً بنسبة (2%).

جـ. نسب التنفيذ

تعبر نسب التنفيذ عن النفقات الفعلية التي تم إنفاقها من قبل الوزارات والجهات غير مرتبطة بوزارة إلى إجمالي ما خصص من تخصيصات لهذه الوزارات والجهات وهي تعبر أيضاً عن مدى قدرة وجدية المؤسسات الحكومية المختلفة في تنفيذ خططهم المالية السنوية المصادق عليها ضمن الموازنة العامة.

أولاً. نسب التنفيذ في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة:

جدول (5) تنفيذ الموازنة الجارية والاستثمارية للوزارات والجهات غير مرتبطة بوزارة للنصفين الأول والثاني (ألف دينار)

الوزارة أو الجهة	إجمالي التخصيص لعام 2023 الف دينار	المصروف في النصف الأول الف دينار	المصروف في النصف الثاني الف دينار	إجمالي المصروف	نسبة التنفيذ	نسبة التغير
مجلس النواب	828,233,037	267,937,090	314,196,566	582,133,656	70	17
رئاسة الجمهورية	100,243,663	25,827,440	46,130,919	71,958,359	72	79
مجلس الوزراء	11,746,316,488	4,358,081,567	6,760,500,967	11,118,582,534	95	55
وزارة الخارجية	837,318,177	76,580,991	123,234,975	199,815,966	24	61
وزارة المالية	39,204,615,207	10,886,294,548	20,256,786,382	31,143,080,930	79	86
وزارة الداخلية	13,887,487,961	5,928,311,196	7,211,939,935	13,140,251,131	95	22
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	6,020,593,244	2,032,868,138	2,838,071,424	4,870,939,562	81	40
وزارة الصحة والبيئة	9,903,178,252	2,896,015,360	5,672,061,608	8,568,076,968	87	96
وزارة الدفاع	9,763,710,625	3,420,380,762	4,095,709,945	7,516,090,707	77	20
وزارة العدل	1,000,096,457	339,736,610	518,142,271	857,878,881	86	53
وزارة التربية	11,896,363,654	4,684,341,574	6,464,452,455	11,148,794,029	94	38
وزارة الشباب والرياضة	193,927,316	49,191,158	120,179,815	169,370,973	87	144
وزارة التجارة	7,236,985,696	3,383,358,721	5,930,615,236	9,313,973,957	129	75
وزارة الثقافة	227,792,936	52,892,511	104,124,892	157,017,403	69	97
وزارة النقل	2,834,067,429	822,145,217	132,554,391	954,699,608	34	84-
وزارة الاعمار والاسكان والبلديات	4,960,260,936	481,360,478	1,542,809,338	2,024,169,816	41	221
وزارة الزراعة	1,938,129,910	69,452,202	1,423,454,851	1,492,907,053	77	1950
وزارة الموارد المائية	1,042,616,278	524,611,606	326,050,370	850,661,976	82	38-
وزارة النفط	23,287,261,007	728,515,301	12,231,510,071	12,960,025,372	56	1579

الوزارة أو الجهة	إجمالي التخصيص لعام 2023 الف دينار	المصروف في النصف الأول الف دينار	المصروف في النصف الثاني الف دينار	إجمالي المصروف	نسبة التنفيذ	نسبة التغير
وزارة التخطيط	7,370,855,675	28,163,211	55,504,219	83,667,430	1	97
وزارة الصناعة والمعادن	1,120,766,089	480,120,161	495,767,555	975,887,716	87	3
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	3,160,212,068	1,138,000,810	1,668,704,800	2,806,705,610	89	47
وزارة الكهرباء	15,500,775,915	1,346,986,753	10,392,477,993	11,739,464,746	76	672
وزارة الاتصالات	153,818,374	5,798,363	108,039,938	113,838,301	74	1763
وزارة البيئة	112,022,586	21,627,122	32,231,712	53,858,834	48	49
وزارة المهجرين والمهاجرين	356,550,092	28,876,037	184,401,555	213,277,592	60	539
حكومة إقليم كردستان	16,497,871,089	0	0	0	0	0
المجالس المحلية في المحافظات	60,854,381	0	0	0	0	0
مجلس الدولة	8,467,829	2,346,179	2,868,468	5,214,647	62	22
مجلس القضاء الاعلى	714,886,347	202,820,680	249,760,825	452,581,505	63	23
المحكمة الاتحادية العليا	15,153,950	2,349,087	7,798,179	10,147,266	67	232
هيأة مراقبة تخصيص الواردات	4,490,177	208,921	1,819,238	2,028,159	45	771
المجموع	191,985,922,845	44,285,199,794	89,311,900,893	133,597,100,687	70	102

ونلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع الإنفاق في النصف الثاني من سنة 2023 عما كانت عليه في النصف الأول وبمعدل (102%) ما عدا وزارتي النقل والموارد المائية اللتان انخفض الإنفاق فيهما بنسبة (38%, 84%) على التوالي في حين ارتفع بمعدلات عالية جداً وبالخصوص وزارات الزراعة والنفط والاتصالات والكهرباء وغيرها، مما يؤشر تأثير إقرار الموازنة على جانب الإنفاق في معظم الوزارات وبالخصوص الموازنة الاستثمارية وكذلك إطلاق المصروفات الخدمية والسلعية وترفيعات وعلاوات الموظفين.

أما في جانب التنفيذ فقد بلغت نسبة تنفيذ الموازنة الإجمالية (70%) وكانت أعلى نسبة تنفيذ وإنفاق في وزارة التجارة بنسبة (129%) متجاوزة بذلك على التخصيصات المرصدة لها بنسبة (29%) وهو أمر مخالف لقانون الإدارة المالية رقم (6) لسنة 2019، ويعزى ذلك إلى تدوير بعض التخصيصات من سنوات سابقة وتثبيتها مصروف خلال سنة 2023، وتلى وزارة التجارة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية ووزارة التربية بنسب تنفيذ بلغت (94%, 95%, 95%) على التوالي في حين كانت أضعف الوزارات تنفيذاً هي وزارة التخطيط بنسبة (1%) تليها وزارة النقل بنسبة (34%) في حين لم يثبت أي مصروف لصالح إقليم كردستان بسبب الخلافات السياسية وتحويل الأموال للإقليم على شكل قروض وليس إنفاق فعلي من الموازنة، كذلك لم يثبت أي مصروف لمجالس المحافظات خلال سنة 2023 لعدم مباشرتهم لأعمالهم خلال السنة.

ثانياً. نسب التنفيذ في المحافظات:

جدول (6) تنفيذ الموازنة الجارية والاستثمارية للمحافظات للنصفين الأول والثاني (ألف دينار)

المحافظة	إجمالي التخصيص لعام 2023 الف دينار	المصروف في النصف الأول الف دينار	المصروف في النصف الثاني الف دينار	إجمالي المصروف	نسبة التنفيذ	نسبة التغير
البصرة	2,148,723,775	805,067,502	980,448,179	1,785,515,681	83	22
نينوى	604,074,518	371,537,549	632,679,850	1,004,217,399	166	70
بغداد	719,144,663	268,066,820	402,595,818	670,662,638	93	50
ذي قار	360,824,468	240,040,669	346,782,202	586,822,871	163	44
ديالى	286,692,042	135,931,698	378,232,764	514,164,462	179	178
بابل	478,601,981	114,305,535	269,699,351	384,004,886	80	136
الانبار	436,305,485	323,353,294	527,478,063	850,831,357	195	63
ميسان	421,284,961	125,061,601	316,335,899	441,397,500	105	153
واسط	285,619,651	187,686,409	280,903,887	468,590,296	164	50
النجف	217,828,280	166,665,879	299,450,470	466,116,349	214	80
الديوانية	282,831,267	110,169,732	155,544,385	265,714,117	94	41
المثنى	162,955,844	102,768,667	240,071,597	342,840,264	210	134
كربلاء	195,871,433	251,731,884	266,055,227	517,787,111	264	6
صلاح الدين	323,662,377	53,276,227	486,594,451	539,870,678	167	813
المجموع	6,924,420,745	3,255,663,466	5,582,872,143	8,838,535,609	128	71

ويظهر من الجدول أعلاه تجاوز معظم المحافظات على تخصيصاتها المرصدة في الموازنة وهو أمر مخالف لقانون الإدارة المالية رقم (6) لسنة 2019، ويعزى ذلك إلى تدوير بعض التخصيصات من سنوات سابقة وتثبيتها مصروف خلال سنة 2023.

وحققت محافظة كربلاء أعلى نسبة تنفيذ بنسبة (264%) تليها محافظة النجف بنسبة (214%) ومن ثم محافظة المثنى بنسبة (210%) ومن ثم محافظة الأنبار بنسبة (195%)، أما المحافظات الأقل تنفيذا فكانت محافظة بابل بنسبة (80%) تليها محافظة البصرة بنسبة (83%) ومحافظة بغداد بنسبة (93%) ومحافظة الديوانية بنسبة (94%)، وهي نسب ليست ضعيفة إلا إن الإنفاق في هذه المحافظات لم يوازي الإنفاق الموجود في المحافظات الأخرى التي تجاوزت على التخصيصات.
وفي جانب نسبة التغير فقد ارتفع الإنفاق في جميع المحافظات خلال النصف الثاني من السنة عما كان عليه في النصف الأول ويعود ذلك إلى إطلاق تخصيصات الموازنة وإطلاق المشاريع الاستثمارية وتخصيصاتها في جميع المحافظات.

3. العجز أو الفائض

يظهر العجز عند زيادة النفقات العامة للدولة على إيراداتها، في حين يظهر الفائض عند زيادة الإيرادات العامة للدولة على نفقاتها وقد حقق سنة 2023 عجزاً بمبلغ (6,7) تريليون دينار وجاء هذا العجز نتيجة ارتفاع الإنفاق بمعدلات عالية جداً خلال النصف الثاني من سنة 2023 بنسبة (102%) في الوزارات و نسبة (71%) في المحافظات مقابل زيادة الإيرادات بنسبة (50%) فقط وكما مبين أدناه:

جدول (7) الايرادات الفعلية والنفقات الفعلية للنصفين الأول والثاني لسنة 2023 (ألف دينار)

الايرادات الفعلية لغاية 2023/12/31	النفقات الفعلية لغاية 2023/12/31	العجز أو الفائض
135,681,266,198	142,435,636,298	(6,754,370,100)

الخاتمة

يظهر التقرير ارتفاعاً كبيراً في حجم الإنفاق بعد إقرار الموازنة وبنسبة (102%) في الوزارات والدوائر غير مرتبطة بوزارة وبنسبة (71%) في المحافظات، لكن في ذات الوقت فإن هناك مبالغة في وضع التخصيصات في الموازنة لبعض الوزارات والجهات، إذ مع هذا الارتفاع العالي في الإنفاق وتجاوز بعضها على التخصيصات لم تصل نسبة التنفيذ سوى (70) ولم ينفق سوى (142) تريليون من أصل التخصيصات البالغ (199) تريليون دينار.

كما أظهر حساب الدولة عجزاً بمبلغ (6,7) تريليون دينار قابل للزيادة بسبب وجود سلف لم يتم تسويتها في نهاية السنة المالية بلغت (4,3) تريليون دينار مما يعني وصول العجز الفعلي إلى حوالي (11) تريليون دينار على الرغم من ارتفاع الايرادات في النصف الثاني بنسبة (50%) عما كانت عليه في النصف الأول.

ومع كل هذا الارتفاع الواضح في الإنفاق والذي يتوقع أن يرتفع أكثر خلال سنة 2024 يتطلب متابعة جدية وحثيثة من قبل المؤسسات الرقابية المختلفة فضلاً عن المجتمع المدني في محاولة للضغط نحو الحكومة بالتوجه نحو خطى إصلاحية حقيقية في الإعمار وتقديم الخدمات فضلاً عن استثمار فرصة استقرار أسعار النفط للدفع نحو التنمية الحقيقية لتكوين تراكمات رأسمالية بعيداً عن الإنفاق الاستهلاكي، بغية التحول نحو اقتصاد قوي بدلاً عن الاقتصاد الحالي الهش المعتمد معظمه على الإيرادات النفطية كممولة ومحركة للنشاط الاقتصادي.

مركز المنصة للتنمية المستدامة
Platform Center for Sustainable Development

Your journey in policy work starts with us

Contact

Platform Center for Sustainable Development
929, 25, 10 Karada, Baghdad, Iraq
+9647731551117

www.psdiraq.org
info@psdiraq.org
@psdiraq